

باب صلاة الجماعة

* بعض فضائل صلاة الجماعة

أولاً: يجب أن نعلم أن الله - سبحانه وتعالى - إنما شرع للأمة صلاة الجماعة وأمرها حتى بالخوف، لما فيها من الأجر، ولما فيها من الفوائد الجمة. فإن الإنسان إذا صلى جماعة فهو أفضل مما لو صلى وحده، فدل ذلك على أن مشروعية صلاة الجماعة فيها دلالة على أن الإنسان مأجور إذا صلَّى فيها، لقوله ﷺ كما في الصحيحين: ﴿فَإِنْ صَلَّا أَحَدُكُمْ مَعَ الْجَمَاعَةِ تَمْضِيُّ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ بِسَبْعِ وَعَشْرِينَ دَرْجَةً﴾ وفي رواية ﴿بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرْجَةً﴾.

ثانياً: أن فيها من زيادة الأوصاف، والترتبط الحكيم بين جماعة المسجد، والأجل هذا فإن ترك هذه الجماعة سبباً للاختلاف والمخالفة

﴿هُذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «وَلَوْ أَنْكُمْ صَلَيْتُمْ كَمَا يَصْلِي هَذَا الْمَنَافِقُ لَتَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَّتُمْ﴾.

والضلال إنما يتأتى أحياناً بالمخالفة الشرعية، وكذلك بمخالفة القلوب، فإن الإنسان إذا واجد في نفسه على أخيه ولم يراه فإنه تشتد أحياناً المخالفة، ويشتدد الخلاف بسبب أنه لم يراه وبها يسمعه من الآخرين، فإذا وجدت هذه الصلاة الجماعة مع إخوانه المسلمين، فإن ذلك أفعى له وأدعى لقلبه، وأسعد لحياته. فإن الإنسان إذا صلَّى مع إخوانه فإنه ينعش للطاعة

﴿هُذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا «وَأَرْكَعُوا أَمْعَالَ الرَّاكِعِينَ» [البقرة: 43] فَهَذَا أَمْرٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونَ مَعَ إِخْرَانِهِ، وَأَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَيُعِينُهُمْ، فَهَذَا فِي نَوْعِ النَّشَاطِ﴾.

﴿وَقَدْ بَيَنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ صَلَاتَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِيْنِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا زَادَ فِيهِ أَحَبَ إِلَى اللَّهِ﴾ وهذا الحديث حديث أبي بن كعب، وهو حديث صحيح، صححه الذهبي وابن المديني وبيهقي بن معين وغيرهم، وهذا يدل على أن صلاة الجماعة فيها من الفوائد الجمة.

﴿وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ فِي الظُّلُمَّ، وَأَنَّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِ إِيمَانِهِ وَصَدَقَ تَوْجِهِ وَإِخْلَاصِهِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ «بَشِّرِ الشَّائِئِينَ فِي الظُّلُمِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَهَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ، فَلِمَذَا نَتَكَاسِلُ نَحْنُ عَنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ نَتَكَاسِلُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، أَوْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، أَوْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَدْ جَاءَنَا الْبَشِيرُ الَّذِي يُخْبِرُنَا عَنِ اللَّهِ - سَبَّحَنَهُ وَتَعَالَى - أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ يُبَشِّرُ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنْوَنٌ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقُلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

* مشروعية صلاة الجماعة:

أجمع أهل العلم: على أن صلاة الجماعة مشروعة، وأنَّ الصلاة بجماعة أفضل من غيرها بإجماع أهل العلم

أكثر أهل العلم: لو أجمعَتْ بلدة على ترك الصلاة في المساجد؛ فإنهم يُفَاتِلُونَ عَلَى مَنْعِهَا، لأنَّ الصلاة في المساجد من شعائر الإسلام

* حكم صلاة الجماعة:

اختلف أهل العلم في حكم صلاة الجماعة.

* القول الأول:

ذهب الحنابلة وأكثر الحنفية، وهو اختيار ابن تيمية: إلى أن صلاة الجماعة فرض عين تجب على الرجال البالغين المقيمين.

﴿صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَجْبُ عَلَى الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ﴾ يعني صلاة الجماعة بغض النظر هل هي في المسجد أم لا؟

﴿صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ الْجَمَاعَةِ تَجْبُ عَلَى الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ الْمَقِيْمِينَ﴾ يعني صلاة الجماعة في المسجد

﴿قَلَنَا: تَجْبُ عَلَى الرِّجَالِ: فَلَا تَجْبُ عَلَى الْمَرْأَةِ﴾

إجماع أهل العلم: لا تجب صلاة الجماعة على المرأة.

الدليل 1: قول النبي ﷺ: «لَا تَنْعِوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَبِيُوتِهِنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ» وهذا يدل على أن صلاة المرأة في بيتهما أفضـلـ.

الدليل 2: قال النبي ﷺ للمرأة: «وَصَلَاتُكِ فِي حِجْرَتِكِ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكِ فِي دَارِكِ، وَصَلَاتُكِ فِي دَارِكِ خَيْرٌ لَكِ مِنْ صَلَاتِكِ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ، وَصَلَاتُكِ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكِ مِنْ صَلَاتِكِ فِي مَسْجِدِي» وهذا يدل على أن الأفضل في حق المرأة أن تصلي في حـلـسـ دـارـهـاـ، وـحـلـسـ غـرفـتهاـ.

﴿قَلَنَا: الْبَالِغَينَ﴾

فـإـنـ غـيرـ الـبـالـغـ لـيـسـ مـخـاطـبـ بـحـيـثـ يـتـابـ أـوـ يـعـاـقـبـ، وـإـنـ كـانـ مـأـمـوـرـ وـلـيـهـ أـنـ يـأـمـرـ بـالـصـلـاـةـ،

الدليل: ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سَنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سَنِينَ» وهذا يدل على أنـهـمـ يـؤـمـرـونـ بـالـصـلـاـةـ، وـالـأـمـرـ بـالـصـلـاـةـ إـنـهـ مـوـطـنـ، إـذـاـ كـانـتـ الـأـمـرـ تـأـمـرـ صـيـبـهـاـ بـالـصـلـاـةـ، فـهـذـاـ هـوـ الـوـاجـبـ عـلـيـهـ، لـكـنـهـ إـذـاـ كـانـتـ تـخـافـ عـلـيـهـ، لـاـ بـأـسـ أـنـ يـصـلـيـ فـيـ بـيـتـهـ. فـإـنـ صـلـيـ فـيـ الـمـسـجـدـ خـاصـةـ فـيـ أـوـقـاتـ النـهـارـ، أـوـ مـعـ أـيـهـ أـوـ أـخـيـهـ الـكـبـيرـ، أـوـ مـاـ لـيـخـافـ فـيـ حـيـهـاـ أـنـ يـذـهـبـ وـيـأـتـيـ سـرـيـعـاـ، فـهـذـاـ حـسـنـ.

أدلة القول الأول: على أن صلاة الجماعة فـرـضـ عـيـنـ يـأـمـرـ تـارـكـهـاـ.

الدليل 1: هو قول الله تعالى: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلَحَتِهِمْ» [النساء: 102]

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بـصـلـاـةـ الـجـمـاعـةـ مـعـ وـجـودـ حـوـفـ وـهـمـ قـبـالـةـ عـدـوـ؛ دـلـلـ عـلـىـ أـنـ صـلـاـةـ الـجـمـاعـةـ وـاجـبـ.

قولنا فرض عين: لأنـهـ لـوـ كـانـتـ صـلـاـةـ الـجـمـاعـةـ فـرـضـ كـفـاـيـةـ لـأـكـتـفـيـ بـالـطـائـفـةـ الـأـوـلـىـ الـثـانـيـةـ، لـكـنـهـ بـالـطـائـفـةـ الـأـوـلـىـ وـالـطـائـفـةـ الـثـانـيـةـ فـدـلـ ذـلـكـ عـلـىـ أـنـ صـلـاـةـ الـجـمـاعـةـ فـرـضـ عـيـنـ، وـلـيـسـ فـرـضـ كـفـاـيـةـ.

الدليل 2: ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «أَنْقَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْمَجْرِ وَصَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهَا لَأَنْجُوُهُمَا وَلَوْ حَبُّوا، وَلَقَدْ كَهْمَتْ أَنْ أَمْرَ بِالصَّلَاةِ فَتَعَامَ، ثُمَّ أَنْطَلَقَ مَعَ رَجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَسْهُدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقُ بَيْوَهُمْ فِي النَّارِ»

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ قال: «لَا حَرَقَ عَلَيْهِمْ بَيْوَهُمْ مِنْ نَارٍ» لأجل تخلفـهـمـ عـنـ الصـلـاـةـ جـمـاعـةـ، فـدـلـ ذـلـكـ عـلـىـ أـنـ لـاـ عـقـوبـةـ إـلـاـ بـذـنـبـ، فـدـلـ ذـلـكـ عـلـىـ أـنـهـمـ فـعـلـوـ الذـنـبـ.

الدليل 3: ما جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: «أَنْ رَجُلًا أَعْمَى أَتَى النَّبِيَّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي رَجُلٌ يَقُولُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ فَهَلْ تَجْدِي رُخْصَةً، فَرَخَصَ لَهُ ثُمَّ إِنَّهُ خَرَجَ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: أَتَسْمِعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَجِبْ، فَإِنِّي لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً» فـدـلـ ذـلـكـ عـلـىـ أـنـ صـلـاـةـ الـجـمـاعـةـ وـاجـبـ وـجـوـبـاـ عـيـنـيـاـ.

❖ القول الثاني

ذهب الشافعـيـ: إـلـىـ أـنـهـ فـرـضـ كـفـاـيـةـ.

قال: دـلـيـلـ الـوـجـوبـ هـوـ أـدـلـةـ الـقـولـ الـأـوـلـ. وـدـلـيـلـ عـلـىـ أـنـهـ فـرـضـ كـفـاـيـةـ لـيـسـ عـلـىـ الـأـعـيـانـ هـوـ: صـحـةـ وـثـوـابـ مـنـ صـلـيـ وـحـدـهـ، لـحـدـيـثـ: «صـلـاـةـ الرـجـلـ

عـلـىـ الـجـمـاعـةـ تـفـضـلـ عـلـىـ صـلـاـتـهـ وـحـدـهـ بـسـبـعـ وـعـشـرـينـ درـجـةـ»

قالـواـ: فـقـولـهـ «تـفـضـلـ» دـلـيـلـ عـلـىـ أـنـ صـلـاـةـ الـمـنـفـرـ تـصـحـ.

الـرـاجـحـ أـنـ وـجـودـ الـثـوـابـ لـاـ يـعـنـيـ أـنـهـ لـاـ يـعـاـقـبـ مـنـ وـجـهـ، فـيـدـلـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ عـلـىـ صـحـةـ صـلـاـةـ الـمـنـفـرـ، لـكـنـ لـيـسـ فـيـهـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـنـفـرـ لـوـ صـلـيـ

منفردًا وترك الجماعة لا يأثم

قال الزهري والثوري وأحد: الأصل هو أن تجتمع أحاديث رسول الله ﷺ بعضها مع بعض

❖ **القول الثالث**

ذهب مالك: إلى أن صلاة الجماعة سُنّة

تبنيه

المالكية يقصدون بالسنة ليست مثل قاعدة الشافعية والحنابلة أن السنة: يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها.

أشار إلى ذلك صاحب "مراتي السعود" في أصوله، وكذلك أشار إلى ذلك ابن رشد في "بداية المجتهد" أنَّ ما يُطلُّق عليه المالكية "سنة" ما تَبَثَّتْ وُجُوهًا بدليلٍ ظَنِّي فهذا هو المعروف عن المالكية

وعلى هذا فإنهم قالوا: يأثم على تركها. وهذا هو الوجوب، ولكن يُحَفَّفُ فيها أحياناً لعذرٍ، وهذا هو الأقرب.

الرد على من قال أن صلاة الجماعة سنة "سنة بالمصطلح المعروف وليس مصطلح المالكية"

يقال اليوم: أن صلاة الجماعة سنة، ولا ينبغي الإنكار على الناس فيها، فهذا ليس ب الصحيح، لأن الإنسان ربما يترك صلاة الجماعة لأجل عذر أو يتركها حاجة، أما أن يستقر على الترك؛ فقد قال ابن تيمية: "وقد اتفقوا على أنَّ من تركها مُطلقاً فإنه يأثم".

﴿فَلَا يُسُوِّغُ لَنَا أَنْ نَقْلِ كَلَامَ إِمَامٍ لَهُ مَصْطَلِحٌ فِي مَذَهِبِهِ لَنْجَلَعَ إِلَيْهِ فِي مَصْطَلِحٍ تَدَاوِلَنَا نَحْنُ عَلَى مَعْنَى مَعْنَى﴾

﴿يَجِبُ أَنْ نَعْلَمُ أَنَّ الْفَقَهَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَذَوَّمَ عَلَى الرَّجُلِ أَنَّهُ يَأْثِمُ فِي ذَلِكَ﴾

ما يدل على خطورة هذا الأمر: أنهم قالوا: لو اتفق أهل بلدة على تركها قُوتلوا على ذلك.

ما يدل على أن هذا هو الأصل: ما عند أبي داود ﴿أَنَّهُ كَانَ يَصْلِي الْفَجْرَ، فَيَقُولُ: أَشَاهِدُ فُلَانَ؟ أَشَاهِدُ فُلَانَ؟﴾ ولا يسأل رسول الله ﷺ إلا لأجل أنه قد ترك شيئاً عظيماً.

ما يدل على ذلك: ما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَمَكُمْ سُنَّةَ الْهُدَى، وَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْهُدَى: الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي تُقْعُدُ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَلَوْ أَنْكُمْ تَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ لِضَلَالِّكُمْ، وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَحَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُتَّقِفٌ قَدْ عِلِمَ نِقَافُهُ أَوْ مَرِيضٌ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفَّ﴾ وهذا يدل على خطورة هذا الأمر، وأنه يجب أن نعلم أنَّ صلاة الجماعة فرض عين، هذا هو الراجح

نعم، يجوز للإنسان أن يترك الجماعة لحاجة، إما خوف فوات رُفْتَة، وإما خوف ضياع مال، كما أشار إلى ذلك الحنابلة.

* **حكم صلاة الجماعة في المسجد:**

أولاً: بالنسبة للمقيم:

أهل العلم يفرقون بين صلاة الجماعة، وصلاتها في المسجد

1. **ذهب جمهور الفقهاء:** إلى أن صلاتها في المسجد سُنّة.

2. **رواية عند الإمام أحمد، اختارها ابن تيمية وابن القيم:** أنَّ صلاة الجماعة في المسجد واجبة، وهذا أظهر.

ما يدل على ذلك أمور:

أولاً: حديث ابن مسعود فإنه قال في صحيح مسلم: «وَلَوْ أَنْكُمْ تَخَلَّقُتُمْ كَمَا يَتَحَلَّفُ هَذَا الْمَنَافِقُ؛ لَتَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ لِضَلَالِّكُمْ»

وجه الدلالة: أنه قال: **﴿كَمَا يَتَخَلَّفُ هَذَا الْمَنَافِقُ﴾** هذا دليل على أنَّ المنافق هو الذي كان يترك الصلاة في المساجد، ولا شك أنَّ المنافق ما فعل هذا إلا لأنَّه فَعَلَ إِيمَانًا عظيًّا، ولذلك لم يُوصَف بالمنافق إلا لِتَرَكَه مَأْمُورًا به.

ثانياً: قوله **﴿أَصَلَّتُمْ﴾** وَهُؤُلَاءِ هُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ

ما يدل على ذلك: ما جاء عن عَتَّابٍ بْنِ أَسِيدٍ الصَّحَابِيِّ الْمُعْرُوفِ، وَكَانَ أَمِيرَ مَكَّةَ حِينَمَا تَوَلَّ إِمَارَةَ مَكَّةَ.

قال: "يَا أَهْلَ مَكَّةَ، وَاللَّهُ لَا يَلْعَنِي عَنْ أَحَدِ مَنْكُمْ أَنَّهُ تَخَلَّفَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنْقَهُ"

يقول ابن القيم: "فَحَمِدَ النَّاسُ أَمْرَهُ ذَلِكَ".

"ضرَبَ عَنْقَهُ": يعني بذلك أنه يُسْتَبِّبُ على تركِ الصلاة، لأنَّهم كانوا في الأصل لا يتركون الصلاة في المساجد إلَّا لِتَرَكَهَا مُطْلَقًا، وليس معنى ذلك أنَّ من ترك الصلاة في المسجد يُقتل. وإنما قصد بذلك ترك الصلاة مطلقاً.

يقول ابن تيمية: "وَالَّذِي نُؤْمِنُ بِهِ، وَنَرَى أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ: هُوَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ وَاجِبَةٌ" **وهذا هو الراجح.**

﴿يَجِدُونَ لَهُمْ لَحْاجَةً، وَالْحَاجَةُ مُثْلَّةٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ عِنْهُ ظَرْفٌ، أَوْ اجْتَمَعَ عِنْهُ أَنَّاسٌ فِي يَوْمِ رَمَضَانَ لِظَرْفٍ مِّنَ الظَّرَفِ، أَوْ عِنْهُ مَرِيضٌ، فَأَرَادَ الْمَرِيضُ أَنْ يَصْلِيَ بِهِمْ

الدليل: ما جاء في الصحيحين من حديث أنس، أنه قال: **﴿سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرْسِهِ فَجُحِشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ، فَجَعَلَنَا نَعُودُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ فَأَمَّا وَنَحْنُ خَلْفُهُ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَقُومَ فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ إِجْلِسُوا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى فَصُلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ﴾** وهذا يدل على أنَّهم تخلَّفوا وتركتوا الصلاة في المسجد، وهذا إذا كان لعذر أما إذا كان لغير عذر فإنه كما قال ابن مسعود: **﴿وَلَوْ أَنْكُمْ تَرَكْتُمْ سَنَةً نَبِيًّا لَّمْ يَضُلُّتُمْ﴾**.

خلاصة:

صلاة الجمعة في المساجد واجبة على الرجال البالغين المقيمين.

ثانياً: بالنسبة للمسافر

المسافر لا تَسْطُطُ في حقه صلاة الجمعة وهذا هو **الراجح - والله أعلم -**

فيجب عليه أن يصلي جماعة، لأنَّ النبي ﷺ أوجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصْلُوْجَمَاعَةً فِي صَلَاةِ الْخُوفِ وَهُوَ مَسَافِرُونَ.

أما في المسجد فالالأصل أنَّ الإنسان يصلي جماعة، فإذا كان مسافراً ومعه زوجته أو معه أولاده؛ فأحَبَ أن يصلي في الشَّفَقَةِ جماعةً.

فتفوُّل: أنت فعلت الواجب، صلاتك في المسجد أفضل أيها المسافر

وإنما فَرَّقْنَا في هذا لما روى مالك من حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه، أنَّ النبي ﷺ **﴿صَلَّى فِي مَسَاجِدِ الْخَيْفِ﴾** ومعلوم أنَّ مسجد الخيف كان مسافراً، وهي صلاة حج، **﴿فَلَمَّا سَلَّمَ إِذَا بِرْجِلِيْنِ لَمْ يُصْلِيَا، قَالَ: عَلَيَّ بَهَا، فِحِيَّةٌ بَهَا تَرْعُدُ فَرَأَصُهُمَا،** فقال: ما منعكمَا أَنْ تصلِّيا مَعَنَا؟ أَوْ لِسْتُمْ بِمُسْلِمِيْنَ؟ قالوا: يا رسول الله صلَّينا في رِحَالِنَا، قال: إذا صلَّيْتُمْ فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمْ مَسَاجِدَ جَمَاعَةَ فَصَلَّيَا تَكُنْ لَكُمَا نَافِلَةً**﴾** فهذا يدل على أنَّ الصلاة في المسجد في حق المسافر مستحبة.

﴿فَإِذَا لَمْ يَجِدْ الْمَسَافِرُ جَمَاعَةً إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلِيَ فِي الْمَسَاجِدِ، لَا لِوْجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَكِنْ لِوْجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ﴾.

﴿ من الأعذار التي يجوز للإنسان ترك صلاة الجماعة في المساجد بسببها

لا يجوز للإنسان أن يترك صلاة الجماعة في المساجد إلا لعذر

من الأعذار: مثالاً: أنه يرى الناس يؤخرن الصلاة عن وقتها، فلا بأس أن يتركها

الدليل: قال النبي ﷺ قال: ﴿كيف بكم إذا كان عليكم أمراء يؤخرن الصلاة عن ميقاتها، ويكتفونها إلى شرق المأوى﴾، قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟

قال: صلّ الصلاة لوحده، فإن أدركتها معهم فصلها تكن لك نافلة﴾ هذا يدل على جواز ترك الجماعة في المساجد إذا كانوا قد خالفوا فيه السنة

﴿ هل صلاة الجماعة شرط؟

قول ابن حزم وهو قول ابن عقيل من الخانبلة، وروي عن ابن تيمية: أن صلاة الجماعة شرط.

الذى يظهر لي -والله أعلم - أن ابن تيمية لم يصح عنه أنه قال شرط، إنما ذكرها عن بعض الخانبلة، ولم يقل ابن تيمية أنه يختاره، وهذا معروف في

طريقة ابن تيمية لمن مارس كتبه، فإنه أحياناً يقوّي هذا القول، ويقول: هو أقوى، يقصد بذلك: أنه أقوى من القول الذي يريد الرد عليه، لكن لا يختار

هذا ولا ذاك، وهذه طريقة اعتاد عليها ابن تيمية، ومن مارس كتبه وأشربها وتعود على أسلوبه علم أنه أحياناً يرجح هذا القول، وإن كان ليس معناه

أنه يرجحه على غيره من الأقوال.

من قال: أن صلاة شرط فقد أخطأ

الدليل: لقول النبي ﷺ حينها جاء، عند أبي داود من حديث أبي سعيد، ﴿أن رجلاً جاء وقد سلم النبي ﷺ فصل وحده، فقال ﷺ: من رجل يتصدق على هذا؟﴾

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم ينبه حينها صلّى وحده، فدل ذلك على أن صلاته وحده تفعّه.

ما يدل على ذلك: قوله ﷺ ﴿فإن صلاة الرجل مع الجماعة تفضل على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة﴾ فدل ذلك على صحة صلاته، ولو لا أن صلاته صحيحة لما جعل فيها ثواب.

* أفضل المساجد:

❖ الأول: هو مسجد الحرام

❖ الثاني: مسجد النبي ﷺ

❖ الثالث: المسجد الأقصى

الدليل: ماجاء في صحيح مسلم من حديث ميمونة أن النبي ﷺ قال: ﴿فإن صلاة أحدكم فيه تعدل صلاته في غيره -يعني المسجد النبوى- بألف درجة إلا المسجد الحرام﴾ وفي رواية ﴿إلا مسجد الكعبة﴾

أما زيادة: أن مسجد الكعبة، أي المسجد الحرام ﴿تعدل مئة ألف صلاة﴾ فهذا الحديث فيه كلام، لكن أكثر أهل العلم على العمل به.

أما ما جاء في بعض الروايات: ﴿إن الصلاة في المسجد الحرام بمئة ألف، والصلاحة في المسجد النبوى ألف، والصلاحة في المسجد الأقصى خمسة﴾

الراجح أن رواية ﴿خمسة﴾ هذه لا تصح، لكن فيها أفضلية، لقوله ﷺ كما في الصحيح ﴿لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام،

ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى﴾ ولو لا الفضل الذي فيه لما جاز أن تشد الرحال إليه.

❖ الرابع: الذى يظهر: هو مسجد قباء، ولكن لا يجوز شد الرحال إليه، ولكن من كان بالمدينة فإنه يشرع له أن يأتي إليه.

الدليل 1: قال ﷺ كما عند الترمذى بسنده جيد: ﴿من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء راكباً أو ماشياً، ثم صلّى به ركعتين، كان كعمره أو حجّة﴾

وهذا يدل على أفضلية الصلاة في مسجد قباء.

الدليل 2: ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ **«كان يأتي مسجد قباء كُلَّ سَبْتٍ راكِبًا أو مَاشِيًّا»** وهذا يدل على أفضليته وقد قال الله تعالى: **«لَمْسِدِحْ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَدٌ أَنْ تَقُومَ فِيهِ»** [التوبه: 108] وهذا هو مسجد قباء.

أما ما جاء في حديث أبي سعيد في الصحيحين: **«إِنَّ لَمْسِدِحُكُمْ هَذَا»** يعني المسجد النبوى.

قال أهل العلم: إذا كان مسجد قباء **بُنِيَ** على التقوى، فإنَّ مسجدكم هذا من باب أولى، فدخل هذا المسجد في هذه الآية من باب قياس الأولى.

*** بما تفضل باقى المساجد؟**

أما غير هذه المساجد فإنما ذلك لأوصافه، من ذلك:

أولاً: أن الصلاة في المسجد الذي يُبَعَّدُ أفضل من الصلاة في المسجد قريب

الدليل: قوله **«كَمَا فِي الصَّحِيفَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَعْظَمُ الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهِ مَشْيًّا»**

◀ اختلاف أهل العلم ما معنى هذا الحديث:

◀ هل معنى ذلك أن يترك الإنسان مسجد حَيَّه ليأتي المسجد البعيد؟

بعضهم قال: إذا كان له مسجد قريب لولاه لما أقيمت صلاة الجماعة أو لما شَجَعَ الناسُ، فإنَّ الأفضل أن يصلِّي في المسجد القريب، كما أشار إلى ذلك

ابن تيمية نحو هذا التصريح

قال ابن تيمية: إن الصلاة في مسجد أفضل إذا كان ذلك أدعى للإقتداء به.

وأما إذا كان الإنسان لا يفقدهونه في الجملة، فإنه يبحث عن المسجد البعيد، إذا كان سوف يمشي

الدليل: قوله **«بِيَارُكُمْ تُحَكَّمُ أَثَارُكُمْ»**

وقد روى كعب بن مالك، قال: **«إِنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتَهُ أَبْعَدُ بَيْتِهِ عَنْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ **قَالَ: فَكَانَ يَأْتِي فِي هَوَامِ الْأَرْضِ، فَشَفَقَنَا لَهُ، فَقُلْتُ**

له: لو اشتريت حماراً يقيك من هوام الأرض، قال: والله ما أحب أنَّ بَيْتِي مُطَبَّ بَيْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **قَالَ: فَوْقَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكِ -** يعني كأنه فهم أنه

لا يجب أن يكون بجانب الرسول ﷺ - فذهب كعب فأخبر النبي ﷺ فاتأه، فقال الرسول عن هذا، قال يا رسول الله: إني أحب أن آتِيَ أَمْشِي، قال

النبي ﷺ لك ما احْتَسَبْتَ

وهذا أشار النبي ﷺ إلى أن كثرة الخطى سبباً في حط الذنوب والخطايا، فقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال:

«أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى مَا يَمْحُوا اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيُرْفَعُ بِهِ الْدَّرَجَاتُ: إِسْبَاغُ الْوَضْوَءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكُثْرَةُ الْخُطُى إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدِ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الْرَّابِطُ، فَذَلِكُمُ الْرَّابِطُ»

◀ أشار بعض أهل العلم أيضًا إلى أن المسجد العتيق أفضل من المسجد الجديد

وهذا لم يصح فيه حديث، أن المسجد القديم أفضل من المسجد الجديد

الراجح والله أعلم أنه ليس فيه دليل صحيح في هذا إلا المسجد الحرام، والمسجد الحرام إنما ثوابه لذاته

ثانياً: الأفضل هو المسجد الذي يكثر فيه الجماعة

الدليل: قال النبي ﷺ كما في حديث أبي بن كعب: **«صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَنْجَى مِنْ صَلَاةِ وَحْدَهُ، وَصَلَاةُهُ مَعَ الرَّجُلِيْنِ أَنْجَى مِنْ صَلَاةِهِ مَعِ الرَّجُلِ»**

وهذا الحديث رواه أهل السنن، وقد صححه ابن معين وابن المديني والذهلي، وغيرهم.

فإنه إذا وجد مسجد جامع يصلي الناس فيه كثير، فهذا أفضل كما جاء في حديث أبي بن كعب.

* هل يجوز التقدم بين يدي إمام في مسجد راتب؟

لا يجوز في مسجد فيه إمام راتب أن يتقدموا بين يديه، إلا بإذنه أو عذرته يعني تأخره. فاما إذا كانوا مجرد أن يأتي الوقت مباشرة، ثم يقيمون من غير استئذان مع الإمام.

وبهذا نعلم خطأ بعض الناس الذين يصلون في المساجد، فبمجرد أن يسمعوا الإقامة في المساجد يأتون فيقيمون من غير إذن الإمام، وهذا نوع من الإفتيات في حق الإمام، والرسول ﷺ قال كما في الصحيح: **﴿وَلَا يَؤْمَنَ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَحْلِسُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾**

قال أهل العلم: ومن المعلوم أن الإمام الراتب سلطانه هو المسجد

فلا يسوغ لأحد أن يتقدم بين يديه، نعم إذا كان ذلك بإذنه أو تأخير فإنه يجوز.

فقد ثبت أن أبو بكر - رضي الله عنه - كما في الصحيح حينما تأخر النبي ﷺ وشق عليه الخروج، فقد صلى أبو بكر - رضي الله عنه - بأصحاب النبي ﷺ في مرض مorte و قال: **﴿مُرُوا أَبَا بَكْرَ فَلَيَصِلُّ بِالنَّاسِ﴾** فهذا يدل على على إذنه.

و ثبت عن عبد الرحمن بن عوف كما في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ تأخر على أصحابه، ثم جاء فوجد الناس يصلون وقد فاتته ركعة، ثم سلم، فقال: **﴿أَحَسْتَمْ أَوْ أَصْبَتْمَ يَغْبِطُهُمْ أَنْ صَلَّوْا الصَّلَاةَ لَوْقَتَهَا﴾** وهذا يدل على أنه إذا كان هناك إمام راتب فلا يسوغ لأحد أن يتقدم بين يديه إلا بإذنه أو عنده وتأخره، فإذا تأخر **فلا حرج - إن شاء الله - والله وأعلم.**

* حكم إعادة الجماعة في حق المكلف

ك من صلى في مسجد، ثم جاء مسجد جماعة، فوجدهم يصلون فهل يشرع له أن يصلي معهم؟

صورته: مثل الذين نصبو أنفسهم في تعليم أبنائنا قراءة القرآن، ربما يكونوا أئمة مساجد، فيصلون في مساجدهم، ثم يأتون إلى المسجد الذي فيه تحفيظ القرآن، فيجدون الإمام قد صلى

فنتقول: السنة أن تدخلوا المسجد وتصلون معهم

الدليل: ما جاء عند مالك بسند صحيح من حديث بن جابر بن الأسود عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: **﴿إِذَا صَلَّيْتُمْ فِي رَحَالِكُمْ ثُمَّ أَتَيْتُمَا مسجداً جماعةً، فَصَلِّيَا تَكَنْ لَكُمْ نَافِلَةً﴾**.

فهذا يدل على أنه يشرع إعادة الجماعة لأمور:

الأمر الأول: إذا كان ذلك من باب أنه جاء المسجد

الدليل: لأن النبي ﷺ قال: **﴿نَمَّ أَتَيْتُمَا مسجداً جماعةً﴾**

و عليه فإذا كان شخص صلى في مسجد، ثم ذهب إلى أقربائه في استراحة، ثم صلوا العشاء وقد صلى، **الراجح - والله أعلم** - أنه لا يشرع له أن يعيدها إلا إذا كان أعادها لسبب وهو مثل أن يكون لم يصلِي ركتبة العشاء .

وهذا قال ﷺ **﴿ثُمَّ أَتَيْتُمَا مسجداً جماعةً﴾** فدل على أن إعادة الجماعة لا تشرع إلا لأمور كما جاء عند أبي داود من حديث ابن عمر أنه قال: **﴿لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ﴾** فإذا أعيدت الحاجة، وال الحاجة هي أن يصلِي في مسجده، ثم يأتي في مسجد جماعة فلا بأس أن يصلِي.

الأمر الثاني: أن يتصدق على شخص، يعني شخص صلى وحده، وأنت قد صلَّيْت في جماعة فلا حرج أن تصلي معه

الدليل: ما جاء عند أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ صلٰى بِأَصْحَابِهِ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى وَحْدَهُ، فَقَالَ ﷺ: مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلٰى هَذِهِ؟ ﴿وَهَذَا يَدُلُّ عَلٰى أَنَّهُ لِإِعْدَادِ الصَّلَاةِ لِحَاجَةٍ﴾.

الأمر الثالث: أن يُعِيدَهَا إِذَا كَانَ إِمَامٌ رَاتِبٌ فَصَلَّى فِي مَسْجِدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَأَرَادُوا أَنْ يَصْلِيَهُمْ فَلَا حَرْجٌ.

الدليل: ما ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: **﴿أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلَ كَانَ يَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدٌ قَوْمَهُ فَيُؤْمِنُهُمْ﴾** إِذَا كَانَ لَهُ ظَرْفٌ بِسَبِّبِ إِعْدَادِهِ، فَلَا حَرْجٌ فِي ذَلِكَ. فَهَذِهِ ثَلَاثَ أَشْيَاءٍ يَبْاحُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعِدَّ الْجَمَاعَةَ.

﴿إِذَا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَصْلِي مَعَهُمْ، وَالسُّؤُلُ:

* هل يَصْلِي مَعَهُمْ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَمْ لَا يَصْلِي إِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ؟ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

1. **ذهب أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة:** إلى أنه لا يُشَرِّعُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَصْلِي مَعَ إِمَامِ الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ قَدْ صَلَّى صَلَاةَ الْمَغْرِبِ

الدليل: ما جاءَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي الْمُوْطَأِ عَنْ أَبِي عُمَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: **﴿لَا تُعَادُ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ مَعَ الْإِمَامِ﴾** هَذَا قَوْلُ أَبِي عُمَرٍ جَاءَ فِي بَعْضِ الْرَوَايَاتِ: **﴿إِلَّا الْمَغْرِبُ فَإِنَّهَا وَتُرِّ النَّهَارُ﴾** وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ

2. **مذهب الشافعى ورواية عبد الإمام احمد، وهو قول بعض المحققين، وهو اختيار بن باز:** أن إِعْدَادَ الْجَمَاعَةِ إِذَا جَاءَ مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ يَصْلِي الْمَغْرِبَ، وَأَنْ قَوْلَهُ **﴿وَتُرِّ النَّهَارُ﴾** حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ.

الراجح أن يَصْلِي مَعَهُ وَيُسَلِّمُ مَعَهُ، يَسْلِمُ حَتَّى لَوْ كَانَ ثَلَاثٌ، لَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ حَاجَةِ الِاقْتِدَاءِ بِالْإِمَامِ، لِقَوْلِهِ ﷺ **﴿فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ﴾**.

* حُكْمُ إِعْدَادِ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ:

يعني تَعْادُ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدٍ مَرْتَيْنَ.

﴿ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

تَحْرِيرُ مَحْلِ النِّزَاعِ:

القسم الأول: أَنْ يَكُونَ مَسْجِدًا طُرُقَاتٍ.

اتفاق أهل العلم: على أن المسجد إذا كان مسجد طرقات، يعني تُصَلِّي جماعة ثم تأتي جماعة، فلا بأس بإعادة الصلاة مرتين، ومعنى إعادة الصلاة أن تصلي جماعة ثم تأتي جماعة أخرى فيصلوا، لا حرج في ذلك. فتصلي الفريضة في وقتها أكثر من مرة.

يشترط في مسجد الطرقات أن لا تقام صلاة الجماعة أكثر من مرة في وقت واحد: أن لا تُنْقَامَ جماعة ثانية والجماعة الأخرى تصلي، حتى إذا انتهت الجماعة الأولى جاز للثانية أن تصلي، فإذا جاءت جماعة ثالثة: لا يسْوَغُ أن تصلي الجماعة الثالثة حتى تنتهي الجماعة الثانية، وعلى هذا فَقِسْنَ.

الدليل: ما ثَبَّتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بْنِ سَمْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **﴿مَا لِي أَرَأْكُمْ عَزِيزِينَ، أَلَا تَصْنُفُونَ كَمَا تَصُنُفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْ رِبِّهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تَصُنُفُ الْمَلَائِكَةَ عِنْ رِبِّهَا؟ قَالَ: يُؤْمِنُونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاصُونَ فِي الصُّفُوفِ﴾** وهذا يدل على أن السنة أن يأتوا فيصلون وهذا قال ﷺ **﴿تَقَدَّمُوا وَأَتَّمُوا بِي، وَلِيَأْتِمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ﴾** والحديث ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري

القسم الثاني: أَلَا يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ إِمَامٌ رَاتِبٌ

اتفاق الفقهاء: هو قول عامة أهل العلم، وحکى بعضهم الاتفاق، على أنه إذا لم يكن المسجد له إمام راتب فإنه لا بأس بإعادة الصلاة جماعة مرتبة، إذا لم يكن له إمام راتب. وقد ذكر ذلك الشافعى في "الأم".

القسم الثالث: إذا لم يكن مسجد طرقات وكان المسجد له إمام راتب، فما حُكْمُ إِعْدَادِ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً مَرْتَيْنَ؟

ذهب بعض أهل العلم، وهو مذهب الشافعية وبعض المالكية، وهو قول حذيفة وابن مسعود، وعلقمة: إلى أن الصلاة لا تُعاد في المسجد الذي له إمام راتب وليس في مسجد طرقات.

أقول: إنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث صحيح أنه نهى عن إقامة الصلاة مرة ثانية، صريح بهذا. وما جاء في بعض الروايات عند الطبراني وغيره فهي أحاديث منكرة ولا تصح، نعم صح عن بعض الصحابة أنه جاء المسجد فوجدهم قد صلوا، فذهب فصل في بيته، كما روي عن حذيفة، ورواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم. ولكن لم يصح عن النبي ﷺ ممْعُ في ذلك أصح شيء ورد في هذا هو ما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ ﴿سَلَّمَ فجاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى وَحْدَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِّنْ رَجُلٍ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا﴾ وهذا يدل على أنه جاز إعادة الجماعة مرة ثانية لأجل أن يصلِّي معه، لأجل أن يُحْكَى بصلوة الجماعة.

الراجح جوازه وهو قول الخنابلة:

الخنابلة: لابأس ولا تكره إعادة الجماعة في غير مسجد مكة والمدينة.

الراجح أنه لا فرق في مكة ولا المدينة، شريطة أن لا تقام الصلاة والإمام يصلِّي

ما يدل على ذلك: حديث أبي سعيد الخدري

◀ **شرط في جواز صلاة الجماعة الثانية في مسجد له إمام راتب وليس مسجد طرقات**

إذا كان الجماعة الثانية ينفَضُّونَ الحُضُورَ بعد سلام الإمام الراتب؛ فإن ذلك لا يجوز.

إذا كانت الجماعة الثانية إنما يتقدرون الحضور بعد سلام الإمام الراتب بحجَّة أنهم لا يحبون الإمام أو أنهم لا يريدونه، فهذا من الذين فرقوا دينهم و كانوا شيئاً كل حزب بما لديهم فرحة. ومن المعلوم أن الجماعة إنما شرعت لزيادة المحبة، وبَثَ رُوحُ الْأَخْوَةِ، فإذا وُجِدَتْ جماعةٌ ترِدُّ أن تُفْرَقَ، فَهُمْ جماعة الضرار.

* **حكم بداية وإقامة الصلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة**

يعني: شخص أراد أن يصلِّي، وقد أقيمت الصلاة، فما حكم صلاته؟

الدليل: ثبت في الصحيحين من حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: ﴿إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ﴾

◀ هذا الحديث فيه أحوالٌ:

الحالة الأولى: أن تُقام الصلاة، ثم يرِيدُ شخصٌ أن يُشَرِّعَ في صلاةٍ

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز أن تُصلَّى هذه الصلاة التطوع بعد حضور الإقامة، بعد شهود الإقامة في غير سنة الفجر، لأنهم اختلفوا فيها،

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد: في غير سنة الفجر؛ أنه لا يجوز أن تقام الصلاة إلا في صلاة الفريضة.

◀ صلاة سنة الفجر وقد أقيمت صلاة الفريضة.

1. **أبو حنيفة:** يجوز للإنسان أن يصلِّي سنة الفجر ، ولو أقيمت الصلاة بشرط أن يدرك الشهد الأخير، إذا كان يمكن أن يدرك الشهد الأخير فيجوز.

2. **مذهب عامة السلف والخلف:** لا يجوز للإنسان أن يتبدئ صلاةً وقد أقيمت الصلاة، لأنَّه مخالف لقوله ﷺ: ﴿فَلَا صَلَاةَ﴾ فهذا نفي للصحة.

وهذا هو الراجح

يقول ابن تيمية: "الأصل في نفي الصلاة هو نفي للصحة إلا بقرينة".

الحالة الثانية: شخص كان يصلِّي، ثم أقيمت الصلاة فهل يكون مخاطباً بهذا الحديث فيقطع الصلاة أم يكملها؟

◀ اختلاف العلماء في ذلك:

1. قال بعضهم وهو مذهب الحنابلة: يكملها خفيفة.

2. قال بعضهم وهو مذهب ابن حزم: إن بقي عليه ولو التشهد الأخير فيجب عليه أن يقطعها ويُسلم.

3. قال بعضهم: إن بقي عليه أقل من ركعة فيجوز أن يكملها، وإن بقي عليه ركعة فأكثر فإنه يجب عليه أن يقطعها

الدليل: قال النبي ﷺ ﴿فلا صلاة إلا المكتوبة﴾

قالوا: ولا يطلق على صلاة إلا ركعة فأكثر، مثل الوتر، فالوتر تسمى صلاة، لأنها ركعة.

فإذا رفع رأسه من الركعة الثانية ثم أقيمت الصلاة فإنه غير مخاطب بهذا الحديث لأنه بقي عليه أقل من ركعة، وأقل ما يُطلق عليها صلاة. فحيثند له أن يكملها لأنه غير داخل في الحديث، لكنه إذا بقي عليه ركعة فأكثر، فإنه يجب عليه أن يقطعها. ولعل هذا القول أظهر الأقوال، والله أعلم.

الإنسان إذا صل وحده فإن المشروع في حقه أن يكملها خفيفة، حتى ولو قلنا: إذا كان قد أدرك أقل فإنه ينبغي أن يكملها خفيفة حتى يُدرك تكبيرة الإحرام فإن تكبيرة الإحرام فيها فضل لأن الصحابة كانوا يَسَّارُونَ إليها. وأما ما جاء في حديث أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: ﴿من حافظَ على تكبيرة الإحرام أربعينَ يوماً كُتِبَتْ له بَرَاءَتَانِ، بَرَاءَةٌ مِنَ الْكُفُرِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ﴾. فهذا حديث رواه الإمام أحمد، ولا يصح مرفوعاً، والصواب: أنه مرسلاً.

أسئلة الطلاب

سؤال: هل النهي في ترك صلاة الجماعة في المسجد، هل هي على الداوم أو تركها مرة واحدة؟

الجواب: إذا داوم على الزَّكَر فقد اتفق الفقهاء على أنه يَأْثِمُ، أما إذا ترك الصلاة بِجَمَاعَةٍ من غير عذر ولا حاجة فإنه يَأْثِمُ ولو واحدة.

سؤال: لو كان شخص مسافر ووجد جماعة على غير مذهب أهل السنة، فما الحكم؟ هل يصلِّي معهم جماعة؟

الجواب: إذا كانوا مسلمين، فإن أهل العلم اختلفوا في حكم الصلاة خلف الفاسق، مثل الصلاة خلف المبتدع وغيره،

الذي يظهر - والله أعلم - أنه تجوز الصلاة، لقوله ﷺ ﴿يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم و لهم، وإن أخطئوا فلهم و عليهم﴾ وهذا هو **مذهب الشافع**

وأبي حنيفة، ورواية عن الإمام أحمد، وهو اختيار ابن تيمية.

ولكن حينما نقول: يجوز، ليس معناه أنك تصلي معهم وأنت قادر على أن تُوجِّدَ جماعة أخرى، فإن انتظرت فهذا أفضل لأجل أن تكمل صَلَاتُكَ.